المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

24/11/2015

طانطان

21/8553

حقوقية مكسيكية تطلع على مجالات اشتغال اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

اطلعت عضوة اللجنة المكسيكية للمجلس الوطني لحقوق الانسان ومديرة الدراسات الدولية به بياتريس طاميس بينا، في إطار الزيارة التي قامت بها مؤخرا لمدينة كلميم، على مجالات اشتغال اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان-كلميم.

وقدمت للحقوقية المكسيكية، بمقر اللجنة الجهوية بمدينة كلميم، معطيات حول أهم الأنشطة التي قامت اللجنة خلال الفترة 2012 – 2015 في مجال الحماية والنهوض بثقافة حقوق الانسان. وتناط بهذه اللجنة، التي تم تنصيبها في21 دجنبر 2011، مهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

كما تعمل، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة. ويشمل الاختصاص الترابي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان- كلميم، أقاليم سيدي إفني وكلميم وطانطان وآسا-الزاك. وقال رئيس اللجنة توفيق البرديجي، بهذه المناسبة، إن زيارة الحقوقية المكسيكية كانت فرصة للتعرف على خصوصية عمل اللجنة ومجالات اشتغالها وكيفية التعاطي مع الخصوصية الثقافية للمنطقة وكذا أولويات اشتغال اللجنة وترتيب الحقوق الأكثر ملاحاية في عملها.

وأضاف أن اللقاء مع عضوة المجلس الوطني لحقوق الانسان شكل مناسبة لتقاسم التجارب وتبادل الخبرات سيما وان لدى المكسيك تجربة خاصة في مجلسه الوطني ولجانه الجهوية والتي سبق للجنة الجهوية لطانطان كلميم أن تعرفت عن قرب على هذه التجربة.

وزارت عضوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدولة المكسيك، في إطار هذه الزيارة التي تندرج ضمن اتفاقية الشراكة المبرمة بين المجلس الوطني لحقوق الانسان بالمغرب ونظيره بالمكسيك، عينات من الجمعيات المشتغلة في أجيال مختلفة من حقوق الإنسان بينها : المركز الاقليمي لذوي الاحتياجات الخاصة، ومقر الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة بكلميم ومقر

جمعية رمال للتنمية الاسرية وحديقة التواغيل العمومية بكلميم، حيث اطلعت على مجالات تدخل هذه الهيئات والخدمات التي تقدمها لفائدة المستفيدين.

المجلس الوطني للصحافة.. تمثيلية متعددة ومهام محددة

سناء كريم عبد الله التجانينشر في التجديد يوم 23 - 11 - 2015

أسند مشروع قانون الصحافة والنشر للمجلس الوطني للصحافة مجموعة من المهام التي شأنها تعزيز المسار الإصلاحي للإعلام وتنزيل مقتضيات الدستور الذي نص على إحداث المجلس، حيث سيمارس المجلس دور الوساطة في النزاعات القائمة بين المهنيين وبينهم وبين غيرهم، ويلعب دور التحكيم في النزاعات القائمة بين المهنيين.

كما سيتولى المجلس الوطني للصحافة، حسب مشروعه، النظر في القضايا التأديبية التي تهم المؤسسات الصحفية والصحفيين المهنيين، بالإضافة إلى إبداء الرأي في شأن مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بالمهنة أو بممارستها، وكذا في جميع القضايا المعروضة عليه من لدن الإدارة.

و حسب نفس المشروع، سيمثل المجلس قوة اقتراحية في المجال، إذ من المهام التي عهدت إليه اقتراح الإجراءات التي من شأنها تطوير قطاع الصحافة والنشر وتأهيله وتحديثه، بالإضافة إلى إعداد الدراسات المرتبطة بقطاع الصحافة والنشر والدفاع عن المصالح المعنوية والمهنية للصحفيين المهنيين والمؤسسات الصحفية.

هذا وسيكون المجلس حسب مشروعه مطالبا ب"المساهمة في تنظيم التكوين المستمر لفائدة الصحفيين وغيرهم من المستخدمين العاملين في قطاع الصحافة والنشر"، كما أنه معني بإقامة علاقات تعاون وشراكة مع الهيئات الوطنية أو الدولية التي لها نفس الأهداف قصد تبادل الخبرات والتجارب في ميدان الصحافة والنشر، فضلا عن توليه مهمة تتبع احترام حرية الصحافة والتي سيعمل على إعداد تقرير سنوي بخصوصها، سيتم فيه رصد مؤشرات احترام حرية الصحافة على مستوى الممارسة والانتهاكات والخروقات التي عرفتها، وكذلك تناول أوضاع الصحافة والصحفيين بالمغرب وإعداد تقارير موضوعاتية تهم القطاع.

تشكيلة المجلس ولجانه الدائمة

تطرق مشروع قانون الصحافة والنشر لتشكيلة المجلس الوطني للصحافة والنشر، حيث تم الاستناد في تأليف المجلس على انتخاب ممثلي الصحفيين المهنيين والناشرين في المجلس، وضمان تمثيلية المجتمع المدني في تركيبة المجلس، كما شدد المشروع في تأليف المجلس على السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة.

و حسب مشروع قانونه، يتكون المجلس من 21 عضوا، من بينهم سبعة أعضاء ينتخبهم الصحفيون المهنيون من بينهم؛ وسبعة أعضاء ينتخبهم ناشرو الصحف من بينهم؛ بالإضافة إلى سبعة أعضاء آخرين من بينهم، ممثل عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وممثل عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ وممثل عن المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وممثل عن جمعية هيئات المحامين بالمغرب، وممثل عن اتحاد كتاب المغرب، فضلا عن ناشر سابق تعينه هيأة الناشرين الأكثر تمثيلية، وصحفي شرفي تعينه نقابة الصحفيين الأكثر تمثيلية.

كما تحضر الحكومة في تشكيلة المجلس من خلال مندوب لها تعينه لدى المجلس، ويعهد إليه بمهمة التنسيق بين المجلس والإدارة ويحضر اجتماعات المجلس بصفة استشارية.

وسيكون للمجلس الوطني للصحافة خمس لجان دائمة، عهد إليها بتعزيز أسس التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة والعمل على الارتقاء بعمل المجلس، وتضم اللجان الدائمة للمجلس، لجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية، ولجنة بطاقة الصحافة المهنية، ولجنة التكوين والدراسات والتعاون، بالإضافة إلى لجنة الوساطة والتحكيم، ولجنة المنشأة الصحفية وتأهيل القطاع.

هذا ونص المشروع على أن للمجلس إمكانية إحداث لجان موضوعاتية أخرى عند الاقتضاء.

طريقة انتخاب أعضاء المجلس

حدد مشروع القانون طريقة انتخاب أعضاء المجلس الوطني للصحافة، حيث تُشرف على عملية انتخاب ممثلي الصحفيين المهنيين وناشري الصحف لجنة تتولى الإعداد التقني واللوجيستيكي لعمليات الانتخاب وحصر لوائح الهيئة الناخبة وتلقي الترشيحات.

كما تتولى هذه اللجنة الإشراف العام على سير وتنظيم جميع مراحل انتخاب أعضاء المجلس إلى غاية الإعلان النهائي عن النتائج، وتتألف من قاض منتدب من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية بصفته رئيسا، وممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال.

وتضم تشكلية اللجنة أيضا، ممثلا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وممثلا عن جمعية هيئات المحامين بالمغرب، وممثلا عن نقابة الصحفيين المهنيين الأكثر تمثيلية، بالإضافة إلى ممثل عن هيئة ناشري الصحف الأكثر تمثيلية.

وتساهم المنظمات النقابية المهنية بالنسبة للصحفيين وبالنسبة لفئة الناشرين في تأطير الانتخابات الخاصة بكل فئة على حدة تحت إشراف اللجنة المذكورة، كما نص المشروع على أن مهمة اللجنة تنتهي عند تنصيب المجلس الوطني للصحافة.

https://www.maghress.com/attajdid/166130

حورية إسلامي: توصية المساواة في الإرث ليست ملزمة..والأهم هو النقاش

المقابلة من طرف **يوسف لخضر**
الإثنين 23 نوفمبر 2015 - 16h00

PDF

0 + Google 0 Share 0 Tweet 0 Share

.

منذ صدور توصية المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في العشرين من أكتوبر الماضي، تعددت الآراء وردود الفعل من مختلف الجهات، من الأحزاب والهيئات وجمعيات المجتمع المدني، لكن الملاحظ أن هذه التوصية خلقت جدلاً حاداً وعنيفاً، فقد صدرت بلاغات عن أحزاب سياسية محافظة تهاجم المجلس، لكن مقابل ذلك فتح المجتمع المدني النقاش على مصراعيه على أمل أن يأخذ مجراه الصحيح، عوض رفض النقاش من أساسه واعتبار الموضوع من القطعيات.. حول هذا الموضوع، التقينا حورية إسلامي، وهي عضوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ستراسبورغ بفرنسا على هامش مشاركتها في المنتدى العالمي للديمقراطية، وكان لنا معها الحوار التالي.

المجلة24 : خلقت توصية المساواة في الإرث الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان جدلاً كبيراً، كيف تلقيتم ردود الفعل؟ وهل لكم أن تتحدثوا لنا عن سياق صدور هذه التوصية؟

حورية إسلامي: أولاً التقرير اشتمل على 96 توصية، وهو تقرير تقييمي أعددناه بمناسبة مرور عشر سنوات على إصدار مدونة الأسرة، وقد كان التفكير في هذا التقرير منذ السنة الثانية من عمر المجلس، حيث مسألة المساواة حاضرة في جميع البرامج والتقارير الصادرة، أضف إلى ذلك أن التقرير اعتمد على الإحصائيات الرسمية للهيئات المغربية، وقد تمت المصادقة عليه في الجلسة العامة للمجلس في يوليوز الماضي، حيث أثيرت العديد من الملاحظات وأدرجت في التقرير، لكن للأسف تم التركيز على توصية واحدة، بينما هناك توصيات أخرى، ويمكن القول أن هناك على الأقل اتفاق على الـ95 توصية الأخرى.

ما أود التأكيد عليه هو أن هناك مشكل حقيقي بالنسبة للنساء اللواتي يمثلن نصف المجتمع، ومن بينها الإرث، وتوصية المساواة في الإرث لم تأتي اعتباطاً فهي كانت مطلباً للعديد من الجمعيات وأثيرت أيضاً من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ونظراً للعديد من الحالات التي تعاني من الهشاشة إثر تقاسم الإرث فيجب أن ننظر للواقع كيف هو، يعني هناك العديد من المآسي الاجتماعية التي تنتج عن حرمان النساء من حقهن في الميراث.

نحن دورنا كمجلس وطني لحقوق الإنسان أن نثير الانتباه إلى وضعية الهشاشة لجميع الفئات الهشة في المغرب، وأن نصدر توصيات بشأنها، وتوصية المساواة في الإرث لها جانب إيجابي يتمثل في فتح النقاش الذي كان لابد أن يفتح، ولكل أن يدلي بدوله في جو من الرصانة والنقاش، ولا داعي للتجريح أو الخوض في المزايدات التي لا تخدم قضية النساء في المغرب.

المجلة24: هل تعتبرون أن توصية المساواة في الإرث سيكون على أثر مادي على النساء، إذا استحضرنا معطى أن عدد النساء اللواتي يعلن أسرهن يفوق مليون حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى؟

حورية إسلامي: تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يشر إلى أن هذه التوصية هي التي ستحل جميع مشاكل الولوج للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء في المغرب، هي جزء من المشكل تساهم في وضعية الهشاشة التي تعيشها النساء، لكن يجب النظر إلى وضعية النساء في شموليتها، وقد وردت التوصية في هذه الشمولية، ومن الخطأ أن نجردها من سياقها ونتناولها فقط من زاوية أيديولوجية، نحن نفتح النقاش وندعو الجميع للمشاركة فيه، وهناك العديد من الجمعيات والأحزاب والهيئات الدينية التي عبرت عن رغبتها في الانخراط في النقاش بهدوء ورزانة، كما كان الحال في جميع القضايا الخلافية.

المجلة24: أكثر من ثلاثة أحزاب عبرت عن رفضها للتوصية، بل وصل الأمر إلى التهجم على المجلس الوطني لحقوق الإنسان وقالوا إن التوصية غير دستورية بالإشارة إلى التوابث، كيف ترون ردود الفعل هاته؟

حورية إسلامي: هذا جدال أعتقد أنه لا يفيد السياق الحقوقي في المغرب، لأن المجلس الوطني مؤسسة دستورية كالعديد من مؤسسات الحكامة، ولها دورها المحدد في الدستور وفي الظهير المنظم للمجلس، وهناك أيضاً اتفاقيات صادق عليها المغرب وليس عليها تحفظات، وهذا الجانب الذي أثرناه ليس فيه تحفظ من طرف المغرب، وهذا يدخل في صلب دورنا المتمثل في دعوة السلطات والحكومة والبرلمان لملائمة التشريعات الوطنية مع التزامات المغرب الدولية، أعتقد أن المجلس يقوم بدوره وفقاً لمبادئ باريس ووفقاً للدستور والظهير المنظم له.

توصية المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليست ملزمة، هي توصية موجهة للحكومة والبرلمان، الغرض منها فتح النقاش واتخاذ الإجراءات اللازمة فيما بعد إذا تم الاتفاق وإيجاد حل.

.

المجلة24: لكن ردود الفعل الرافضة لتوصية المساواة في الإرث أشارت إلى الآية القطعية "للذكر مثل حظ الأنثيين)، في إشارة إلى أحد توابث المملكة المغربية (الدين الإسلامي).. كيف يمكن تحقيق المساواة في الإرث في ظل الدستور الحالي؟

حورية إسلامي: لا يجب أن ننسى أن الدستور المغربي ينص أيضاً على سمو المواثيق الدولية، أنا لست متخصصة في العلوم الدينية، ولكن حسب معرفتي المتواضعة فهناك العديد من النصوص القطعية تم تعطيلها، ولحسن الحظ لا نقطع يد السارق ولا نرجم النساء في المغرب، بل لدينا نصوص قانونية جد متقدمة مقارنة مع النصوص القطعية، وحسب ما تتبعته من رأي العلماء، خصوصاً من الرابطة المحمدية لعلماء المغرب التي هي عضو في المجلس الوطني، فهناك اتفاق من طرف العلماء من أجل فتح النقاش وإيجاد الحلول وإمكانية الاجتهاد، لا يجب في نظري أن نبخس إمكانية الاجتهاد من داخل النصوص، لأنه على مدى 14 قرناً شهدنا اجتهادات كثيرة، وحتى الاتفاقيات الدولية لم تصدر بعيداً عن العالم الإسلامي، بل هي نتاج للإنسانية التي شارك فيها الجميع، فالاتفاقيات حينما يتم المصادقة عليها من طرف الجمعية العمومية تصادق عليها الدول منها المغرب، ويتعين عليه تنزيلها في المغرب.

أؤكد من جديد أن هناك إمكانية للاجتهاد من داخل النصوص، ولدينا علماء أجلاء في المغرب منفتحون ولديهم قدرة على الاجتهاد، ولا يمكن بأي حال من الأحوال لأي أحد أن يقرر إغلاق باب الاجتهاد بصفة قطعية بناء على موقف أيديولوجي أو سياسي أو سياسوي.

المجلة24 : هل ترون أن توصية المساواة في الإرث والنقاش التي خلفته سيفتح الباب أمام تعديل مدونة الأسرة مع مقتضيات الدستور؟

حورية إسلامي: النقاش فُتح فعلاً في الساحة الوطنية، كانت هناك أصوات تنادي بإغلاق النقاش وخنقه منذ البداية، لكن النقاش فتح وهذا شيء إيجابي بالنسبة إلينا كمجلس، نحن لا نسعى لفرض ما نوصي به، بل الهدف هو فتح النقاش وهذا شيء إيجابي، وقد برهن المجتمع المغربي على قدرته على تدبير النقاش حول القضايا الخلافية، كان هناك نقاش في 2004 واستطعنا أن نجد له حلاً، ولي كامل الثقة في المؤسسات ومختلف الفاعلين في إيجاد حل توافقي حول هذه التوصية، ولما لا مراجعة بعض النصوص التي أشرنا إليها في توصياتنا في مدونة الأسرة.

.

http://www.medias24.com/ar/SOCIETE/5738.html

Mme El Haiti : La délégation marocaine est fortement mobilisée pour la COP 21

Synthèse vocale

La délégation marocaine est fortement mobilisée pour la 21è Conférence des Parties à la Convention Cadre des Nations Unies sur le changement climatique (COP 21) avec la participation de ministres, institutionnels et opérateurs économiques outre des représentants de la société civile, a relevé, lundi à Rabat, la ministre déléguée auprès du ministre de l'Energie, des mines, de l'eau et de l'environnement, chargée de l'Environnement, Hakima El Haiti.

S'exprimant à l'ouverture d'une réunion de coordination de la délégation marocaine à la COP21, Mme El Haiti a également fait savoir que cette réunion vise à présenter l'état d'avancement des préparatifs à ladite Conférence et échanger sur les modalités de coordination de la participation du Maroc notamment dans le cadre des négociations, des side events et des espaces d'expositions.

La ministre a aussi souligné que la délégation marocaine envisage de mieux défendre la position nationale lors de ces négociations et mettre en valeur les progrès réalisés par notre pays en matière de politique de changement climatique et de développement durable d'une manière générale, en perspective de l'organisation de la 22ème Conférence des Parties à cette Convention à Marrakech l'année prochaine.

Intervenant par la même occasion, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a noté que le climat menace la jouissance des droits humains les plus élémentaires, notant le ferme engagement du Maroc à réussir la COP21 et par conséquent la COP22.

Le président du CNDH a, dans le même cadre, relevé l'impératif de renforcer la contribution de la société civile à ce débat international sur l'environnement de manière à hisser la prise de conscience quant aux enjeux climatiques et environnementaux.

De son côté, le directeur du Partenariat, de la coopération et de la communication au ministère de l'Energie, des mines, de l'eau et de l'environnement, Mohamed Benyahia, s'est arrêté sur le volet technique de la manifestation, notant que le futur accord de la COP21 de Paris ne prendra effet qu'à partir de 2020.

Et de préciser que le texte de l'accord reflète les positions des différentes parties prenantes et présente les propositions et les options formulées.

Quant au directeur des changements climatiques, de la diversité biologique et de

l'économie verte, M. Mohamed Nbou, il a estimé que le Maroc, à travers sa participation à la COP21, se positionne au cœur de l'agenda mondial du climat avec un engagement continu sur 3 ans.
Il s'est également félicité de la présence forte du Maroc sur 3 sites au niveau de la manifestation avec un programme diversifié d'animation et de promotion, notamment au niveau du pavillon Maroc dédié aux délégations officielles, le stand COP22 et le pavillon Maroc à la galerie des solutions, consacré au secteur privé.
La Conférence de Paris constitue une étape essentielle dans le processus de négociations climatiques et devrait convenir à un nouvel Accord international sur le Climat applicable à tous les pays et qui devra permettre de contenir le réchauffement global en deçà de 2 C. (MAP 23/11/2015)

http://www.maroc.ma/fr/actualites/mme-el-haiti-la-delegation-marocaine-est-fortement-mobilisee-pour-la-cop-21